HAPI JOURNAL حابي

نشرة تصدر عن بوابة حابي - العدد العشرون الخميس 6 أغسطس 2020

عودة النمو في يوليو

بشائر بدء تعافي الاقتصاد من كورونا

مؤشر مديري المشتريات يكشف ارتفاع إنتاج القطاع الخاص غير النفطي لأول مرة منذ عام

حابي

كشفت أحدث بيانات مؤشر مديري المشتريات في مصر عن عودة نمو النشاط في شهر يوليو، حيث ارتفع إنتاج القطاع الخاص غير المنتج للنفط للمرة الأولى منذ عام ولكن بشكل طفيف. كما ازدادت الأعمال الجديدة مع تحسن التصدير، ما أدى إلى انخفاضات أبطأ في التوظيف والمخزون.

وسجل مؤشر مديري المشتريات الرئيسي (PMI) لمجموعة IHS Markit في مصر – بعد تعديله نتيجة العوامل الموسمية 49.6 نقطة في شهر يوليو، مرتفعًا بذلك عن 44.6 نقطة سجلها في شهر يونيو ومسجلًا قراءة هي الأقرب إلى المستوى المحايد (50.0 نقطة) في 12 شهرًا.

وأشارت القراءة إلى تراجع طفيف في ظروف العمل، على الرغم من تجدد زيادة كل من النشاط والطلبات الجديدة.

سجلت الشركات المصرية أول زيادة في الإنتاج على مستوى القطاع الخاص غير المنتج للنفط في عام خلال شهر يوليو، وبدأت قطاعات رئيسية من الاقتصاد مثل السياحة والضيافة في إعادة فتح أعمالها. وقامت العديد من الشركات بزيادة نشاطها مع زيادة أعداد السياح، كما ارتفع الطلب على الصادرات. ومع ذلك، كان التوسع العام في الإنتاج هامشيًا، حيث استمرت العديد من الشركات في تخفيض نشاطها بسبب الضعف الهيكلي المستمر الناتج عن تداعيات فيروس كورونا.

كما أشار المؤشر الفرعي للطلبات الجديدة إلى زيادة شهرية في الأعمال الجديدة خلال شهر يوليو هي الأولى لمدة 12 شهرًا. وقد سجل إجمالي الطلبات وطلبات التصدير الجديدة توسعات محدودة، بدعم تحسن نشاط السوق وزيادة التجارة مع الدول الأوروبية والأفريقية.

وتراجعت الظروف التجارية بشكل عام في شهر يوليو ولكن بوتيرة أضعف من شهر يونيو. وانخفض المؤشر بسبب العناصر الفرعية الثلاثة الأخرى: التوظيف، ومخزون المشتريات، ومواعيد تسليم الموردين.

وعلى الرغم من ارتفاع النشاط، انخفض التوظيف في الشركات المصرية خلال شهر يوليو ليواصل اتجاهه السلبي المسجل مؤخرًا. وأشار أعضاء اللجنة إلى أن هذا كان في الغالب بسبب الشركات التي لم تستبدل الموظفين المغادرين طوعًا بموظفين جدد. في الوقت نفسه، ارتفع حجم الأعمال المتراكمة للشهر الثالث على التوالي، حيث استمر بعض العملاء في تأخير المدفوعات بسبب نقص السيولة.

وانخفض مخزون المشتريات في بداية الربع الثالث ليكون هذا هو الشهر الثامن على التوالي الذي يشهد استهلاكًا للمخزون في الشركات المصرية. ويُعزى الانخفاض بشكل أساسي إلى ضعف نشاط الشراء، إلا أن بعض الشركات ذكرت أن سبب السحب من المخزون هو التخلص من المخزون الزائد. ومع ذلك، وفي ظل بدء ارتفاع الطلبات الجديدة، كان معدل انخفاض المخزون هو الأضعف منذ شهر ديسمبر 2019.

في الوقت نفسه، أدى تخفيف القيود المفروضة لمواجهة فيروس كورونا والطلب المنخفض نسبيًا على مستلزمات الإنتاج إلى تحسن في أداء الموردين خلال شهر يوليو، وذلك لأول مرة منذ شهر نوفمبر الماضي. ومع ذلك، فقد كان معدل التحسن هامشيًا في مجمله.

وعلى صعيد الأسعار، ساهم ارتفاع تكاليف الشراء في زيادة أسرع في إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج في شهر يوليو، حيث ارتفع معدل التضخم إلى أعلى مستوى له في تسعة أشهر. في الوقت نفسه، انخفضت أسعار الإنتاج مرة أخرى حيث قدمت بعض الشركات تخفيضات أخرى من أجل تسريع انتعاش المبيعات.

وأخيرًا، تحسنت التوقعات المستقبلية للنشاط بشكل كبير في شهر يوليو، حيث تطلعت الشركات إلى أن يؤدي إعادة فتح السياحة إلى تحفيز الانتعاش الاقتصادي خلال فصل الصيف. وكانت درجة الثقة هي الأقوى في نحو عامين ونصف العام.

من جانبها، أشارت الدكتورة هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية في تقرير أمس، إلى قرارات الحكومة التي صدرت لمساندة المؤسسات بعد التعرض لأزمة فيروس كورونا المستجد، ومنها توجيه حزمة مالية تعادل 2٪ من الناتج المحلي الإجمالي إلى القطاعات الأكثر تضررًا مثل الصحة والسياحة والطيران المدني، بالإضافة إلى مجموعة من السياسات النقدية التحفيزية كتخفيض سعر الفائدة وتأجيل أقساط القروض على عدد كبير من الشركات أو منح قروض بفترة سماح لبعض القطاعات.

وأشار التقرير إلى أنه تم التركيز على بعض القطاعات التي تضمن دفع عجلة النمو مثل قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات حيث تمت زيادة استثماراته بنسبة 300%، وقطاع التعليم والتعليم الفني بنسبة 100%، هذا بالإضافة إلى زيادة استثمارات قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك زيادة الاستثمارات لمشروعات الري والزراعة بنسبة 250%، إلى جانب المبادرة الرئاسية لدعم المنتج المحلي والتي تعد جهدًا مشتركًا بين الحكومة المصرية والبنك المركزي وبنك ناصر الاجتماعي وشركات تمويل المستهلكين واتحاد الصناعات والغرف التجارية، وهي المبادرة التي من شأنها العمل على زيادة خطوط الإنتاج داخل المصانع وبالتالي زيادة التوظيف، بالإضافة إلى رفع معدلات الإنتاج.

وقال ديفيد أوين، الباحث الاقتصادي بمجموعة IHS Markit: إن مؤشري الإنتاج والطلبات الجديدة منحا ثقة في بداية التعافي الاقتصادي في شهر يوليو. وأشار كلاهما إلى توسعات شهرية لأول مرة منذ 12 شهرًا، بعد أن أشارت السلسلة إلى أسوأ انكماش اقتصادي على مدار تسع سنوات خلال أزمة كورونا.

وقال إنه لا يزال أمام مصر طريق طويل للعودة إلى مستويات ما قبل كورونا من حيث النشاط التجاري والطلب، حيث كان التحسن الأخير طفيفًا. علاوة على ذلك، ظل معدل فقدان الوظائف قويًا في شهر يوليو، ما أشار إلى أن الشركات لا تزال تحاول جاهدة الحفاظ على استمراريتها في بيئة سوق ما بعد الإغلاق. ولم يساعد على ذلك ارتفاع تضخم التكاليف ولا استمرار تخفيض الأسعار. وأكد أن المشهد التجاري للشركات المصرية لا يزال تنافسيًا وصعبًا، ولكنه يمكن أن يتحسن في الأشهر المقبلة إذا تم تعزيز السياحة والقطاعات الأخرى.

الدكتورة هالة السعيد وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية

حركة مؤشر مدراء المشتريات في مصر والسعودية والإمارات

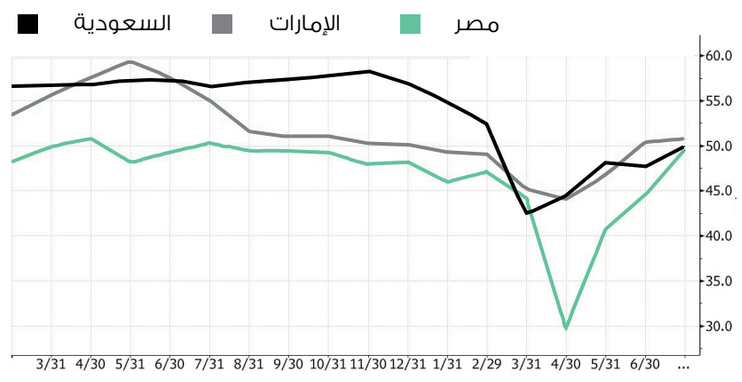

المصدر: بلومبرج

نمو الأعمال الجديدة مع تحسن نسبي في التصدير.. وانخفاضات أبطأ في التوظيف والمخزون

مؤشر PIM لمصر

معدل موسمياً، > 50 = تحسن منذ الشهر الماضي

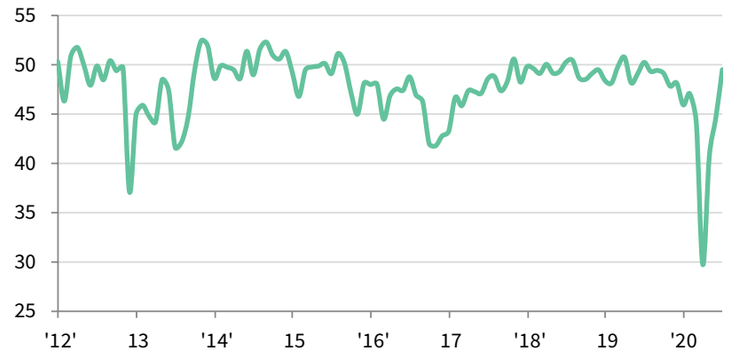

مؤشر طلبات التصدير الجديدة

معدل موسمياً، > 50 = نمو منذ الشهر الماضي

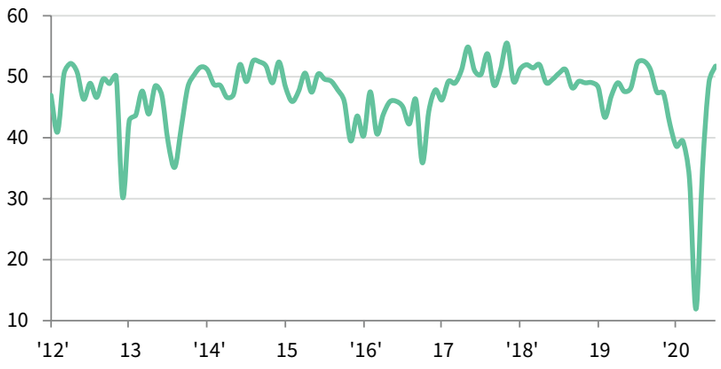

المصدر: IHS Markit.

أهم الأخبار

اضغط على العناوين

Click here

- أسعار النفط تسجل أعلى مستوى في 5 أشهر مع هبوط مخزونات الخام الأمريكية والدولار
- مصر تعترض لدى الاتحاد الإفريقي على الملء الأحادي لسد النهضة
- متوسط الدولار يواصل الاستقرار عند 15.93 جنيه للشراء و16.03 للبيع
- بنوك عالمية تفشل في إغلاق صفقات الليرة مع جفاف التمويل وارتفاع تكلفة الاقتراض

الخسائر تتراوح بين 10 و15 مليار دولار

البنك الدولي يعلن استعداده لجمع تمويل عام وخاص لإعادة إعمار بيروت

ارتفاع عدد ضحايا الانفجار إلى 135 وأكثر من 5 آلاف مصاب وعشرات المفقودين

وكالات

ارتفع عدد الضحايا في انفجار مرفأ بيروت إلى 135، وقال وزير الصحة اللبناني حمد حسن إن أكثر من 5000 شخص أصيبوا في الانفجار الذي وقع أول أمس الثلاثاء وإن زهاء 250 ألف شخص أصبحوا بلا منازل تصلح للسكن بعد أن حطمت الموجة التفجيرية واجهات المباني وأطاحت بالأثاث في الشوارع وهشمت النوافذ على بعد أميال من موقع الانفجار.

وأضاف حسن أن عشرات الأشخاص ما زالوا في عداد المفقودين. وأعلن رئيس الوزراء حسان دياب الحداد ثلاثة أيام اعتبارًا من يوم الخميس.

ومن المتوقع زيادة أعداد القتلى في الانفجار الذي قال المسؤولون إن السبب فيه مخزون ضخم من المواد شديدة الانفجار تم تخزينها لسنوات في ظروف وأوضاع غير آمنة بالميناء.

وقال الرئيس اللبناني ميشال عون إن 2750 طنًا من نترات الأمونيوم، التي تدخل في صناعة الأسمدة والقنابل، كانت مخزنة في الميناء منذ ست سنوات دون إجراءات سلامة منذ وقت مصادرتها.

وقال مصدر مسؤول مطلع على التحقيقات البرلمانية إن التراخي والإهمال هما المسؤولان عن الانفجار، مضيفًا أن مسألة سلامة التخزين عُرضت على عدة لجان وقضاة و"ما انعمل شيء" لإصدار أمر بنقل هذه المادة شديدة القابلية للاشتعال أو التخلص منها.

وقالت مصادر وزارية لرويترز إن مجلس الوزراء اللبناني وافق أمس الأربعاء على وضع كل مسؤولي ميناء بيروت المكلفين بالإشراف على التخزين والأمن منذ عام 2014 رهن الإقامة الجبرية بالمنازل. كما أعلن المجلس حالة الطوارئ لمدة أسبوعين في بيروت.

وقال محافظ بيروت مروان عبود في مقابلة أجرتها معه قناة الحدث التلفزيونية اليوم الأربعاء إن إجمالي الخسائر الناجمة عن الانفجار قد تتراوح بين 10 و 15 مليار دولار، موضحًا أن الرقم يشمل الخسائر المباشرة وغير المباشرة ذات الصلة بالتجارة.

والمتهمون الأربعة، الذين يحاكمون غيابيًا، على صلة بجماعة حزب الله الشيعية. واغتيل الحريري في انفجار كبير بشاحنة ملغومة على بعد نحو كيلومترين من الميناء.

وقالت مجموعة البنك الدولي إنها مستعدة لإجراء تقييم لأضرار وحاجات لبنان، والعمل مع شركاء لبنان لتعبئة تمويل عام وخاص لإعادة الإعمار والتعافي.

وقال البنك الدولي في بيان إنه "سيكون على استعداد أيضًا لإعادة برمجة الموارد الحالية واستكشاف تمويل إضافي لدعم إعادة بناء الحياة ومصادر الرزق للمتأثرين بهذه الكارثة."

اقتنص 93.45% من الأصوات والضبع 5.78%

علاء عامر رئيسًا لمصر للمقاصة لمدة عام

اقتنص علاء عامر، رئيس شركة جارديان كابيتال رئاسة شركة مصر للمقاصة والإيداع والحفظ المركزي بأصوات 93.45٪ من المشاركين في الانتخابات التي عقدت أمس، في مقابل حصول منافسه الوحيد على المقعد المحامي أشرف الضبع على 5.78٪ من الأصوات.

وقال الدكتور طارق عبد الباري، في تصريحات خاصة لحابي إن نسبة الحضور في الجمعية بلغت 60.76٪ متضمنة التسجيل الإلكتروني والحضور الفعلي، حيث تم إغلاق المشاركة الإلكترونية في تمام الساعة الثانية عشرة ظهرًا، وبعد التأكد من اكتمال النصاب بدأت فاعليات الجمعية والتصويت اليدوي للحضور.

وعلمت نشرة حابي أن نسبة الحضور الفعلي بالجمعية بلغت 21.05٪ تمثل نحو 838.447 ألف سهم من إجمالي أسهم رأسمال شركة مصر للمقاصة البالغ نحو 3.984 مليون سهم.

في حين بلغ عدد الأسهم المشاركة عبر التصويت الإلكتروني 1.582 مليون سهم تمثل نحو 39.71٪ من إجمالي أسهم الشركة.

وحصد عامر أصوات نحو 2.262 مليون سهم، في مقابل نحو 139.96 ألف سهم لصالح الضبع الذي نافس أكثر من مرة من قبل للفوز برئاسة الشركة أمام رئيسها السابق اللواء محمد عبد السلام.

وأعلنت هيئة الرقابة المالية في إبريل الماضي قبول استقالة عبد السلام من رئاسة شركة مصر للمقاصة وهو المنصب الذي شغله لسنوات طويلة، وذلك اعتبارًا من تاريخ انتهاء الجمعية العمومية للشركة التي عقدت في الثامن عشر من مايو.

وفي يونيو، تم فتح باب الترشح لاختيار رئيس مجلس إدارة شركة مصر للمقاصة استكمالًا لمدة مجلس الإدارة الحالية والتي تنتهي منتصف يوليو 2021.

وأوضح عبد الباري أن مجلس إدارة شركة مصر للمقاصة كان قد قرر فتح باب التصويت الإلكتروني اعتبارًا من يوم الإثنين قبل الماضي ولمدة خمسة أيام عمل تنتهي قبل دقائق من انعقاد الجمعية العامة العادية لاختيار رئيس المجلس.

وكان مجلس إدارة شركة مصر للمقاصة قرر في 9 يوليو الماضي دعوة الجمعية العامة غير العادية للانعقاد بالتزامن مع إجراء الانتخابات، لتعديل النظام الأساسي للشركة ووضع حد أقصى دورتين متتاليتين لجميع أعضاء مجلس الإدارة، ولكن قبل نهاية الشهر قرر المجلس إلغاء الجمعية غير العادية لحين صدور قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية بتحديد ضوابط تشكيل مجلس إدارة الشركة في ضوء تعديلات قانون الإيداع والقيد المركزي الذي ينص على أن مجلس إدارة الهيئة هو المختص بوضع ضوابط تشكيل المجلس.

كما ارتأى المجلس حذف البند الخاص بتحديد المكافأة الشهرية الإجمالية لرئيس مجلس الإدارة من جدول الجمعية العامة العادية التي عقدت أمس.

وتعد شركة مصر للمقاصة والإيداع والحفظ المركزي من أهم الكيانات بسوق المال المحلية، في ظل انفرادها بتقديم العديد من الخدمات الأساسية المتعلقة بتداول وتسوية الأسهم والسندات إلى جانب خدمات الإيداع والحفظ المركزي.